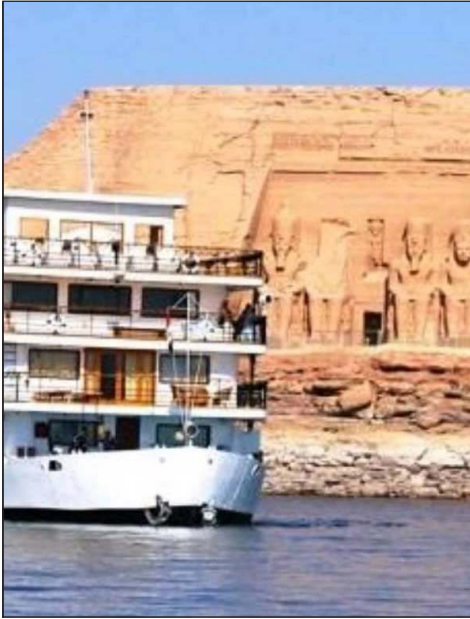




البنك المركزي المصري  
CENTRAL BANK OF EGYPT

## تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد



ديسمبر ٢٠٢٠



## 01 | تخفيض أسعار العائد لتحفيز الاقتصاد على النمو

في ضوء التطورات والأوضاع العالمية وبهدف التحرك للحفاظ على المكتسبات التي حققها الاقتصاد المصري منذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني، فقد قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري بواقع ٣٠٠ نقطة أساس، ليصبح سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥٪ وذلك كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته.

وفي سبتمبر ٢٠٢٠ تم خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى ٨,٧٥٪ و ٩,٧٥٪ و ٩,٢٥٪ على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥٪.

ثم تم خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع ٥٠ نقطة أساس خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪ و ٨,٧٥٪ على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪.

## 02 | تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد

تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد (تشمل القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي) وكذا الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة ٦ أشهر، وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر في السداد، على أن يتم إحاطة العميل بالتكلفة الإضافية التي سيتحملها والمترتبة على التأجيل.

بعد انتهاء فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية في سبتمبر ٢٠٢٠، وبهدف استمرار دعم العملاء الذين تأثرت تدفقاتهم النقدية خلال الأزمة الحالية، تم إلزام البنوك بما يلي:

- تحديد الإجراءات المناسبة للتعامل مع كافة العملاء وفقاً للتدفقات النقدية المستقبلية لهم على أن تتماشى مع قدرتهم على السداد.
- إعادة هيكلة مديونيات العملاء بهدف الوصول إلى هيكل جديد للتسهيلات الائتمانية يتناسب مع قدرتهم الحالية على السداد مع إيلاء عناية خاصة للعملاء الذين تأثر نشاطهم خلال الفترة السابقة وذلك وفقاً لبدائل محددة.
- في حالة إعادة هيكلة المديونية والانتظام في السداد \_ دون وجود صعوبات مالية لدى العميل \_ فلا يُعد ذلك مؤشراً من مؤشرات الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية.
- دراسة وتحليل المخاطر الكلية المصاحبة للأزمة الحالية، وإجراء اختبارات تحمل لتحديد تأثير الأزمة على المحفظة الائتمانية، ووضع خطط للتعامل مع أية خسائر محتملة.

## 03 | إجراءات للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكتروني

إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة ٦ أشهر انتهت في سبتمبر ٢٠٢٠، وتم مد فترة الإعفاء على عمليات السحب من الصرافات الآلية حتى نهاية العام الحالي ٢٠٢٠.

إعفاء التحويلات المحلية بالجنية المصري لمدة ثلاثة أشهر من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها، وتم مد تلك الفترة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، وذلك للحد من التعاملات النقدية، كما تم توجيه البنوك إلى دعم البنية التحتية وإدارات التحويلات بالبنوك لتفادي تأخر تنفيذ التحويلات المحلية بعملة الجنية المصري بما يتيح تنفيذ طلبات العملاء في نفس اليوم.

إصدار بعض الاستثناءات لاستخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكترونية وذلك تيسيراً على المواطنين، من أهمها:

- تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً.
- تسجيل اشتراك الإنترنت البنكي لعملاء البنك الحاليين باستخدام البيانات المسجلة مسبقاً لدى البنك.
- إصدار المحافظ الإلكترونية مجاناً لمدة ٦ أشهر، وتم مد تلك الفترة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، كما امتد ذلك إلى إنشاء البطاقات الافتراضية (VCN) من المحفظة.
- إلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين حسابات الهاتف المحمول حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠.
- إصدار البطاقات المدفوعة مقدماً للمواطنين مجاناً لمدة ٦ أشهر، وتم مد تلك الفترة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، على أن تكون تلك البطاقات لاتلامسية **Contactless** حال بدء البنك في إصدار هذا النوع من البطاقات.

وضع حد أقصى يومي لعمليات السحب والإيداع بفروع البنوك بمبلغ ٥٠ ألف جنيه للأفراد، ومبلغ ٢٠ ألف جنيه لعمليات السحب والإيداع من ماكينات الصراف الآلي (ATM)، وذلك لفترة مؤقتة.

## 04 | إتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثراً

قيام البنوك بشكل فوري بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات الأسواق.

دراسة ومتابعة القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها.

إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات.

## 05 | تعديل سعر العائد الخاص بمبادرات البنك المركزي

في ضوء القرارات الصادرة عن لجنة السياسة النقدية بتخفيض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي، فقد تم تعديل سعر العائد المطبق على المبادرات التالية ليصبح ٨٪ (يحسب على أساس متناقص) بدلاً من ١٠٪:

- مبادرة التمويل العقاري متوسطي الدخل.
- مبادرة القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع المقاولات.
- مبادرة دعم قطاع السياحة لتمويل إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي وتمويل رأس المال العامل والمرتببات.

## 06 | مبادرات دعم قطاع السياحة

**أولاً: مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي**

زيادة المبلغ المخصص للمبادرة ليصبح ٥٠ مليار جنيه - بدلاً من ٥ مليار جنيه - بسعر عائد ٨٪ (يُحسب على أساس متناقص) لمدة حدها الأقصى ١٥ عام.

**الغرض من التمويل:**

■ إجراء عمليات الإحلال والتجديد اللازمة لفنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي.

■ منح تسهيلات ائتمانية تسدد على مدة حدها الأقصى عامين، بالإضافة إلى فترة سماح لا تزيد عن ٦ أشهر تبدأ من تاريخ المنح يتم خلالها رسملة العوائد، وذلك لسداد الرواتب والأجور والالتزامات القائمة لدى الموردين وأعمال الصيانة للأنشطة السياحية.

يمكن استفادة العملاء المتعثرين من المبادرة حال قيامهم بالتسوية في إطار مبادرات البنك المركزي الخاصة بالعملاء غير المنتظمين.

**ثانياً: مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة**

تسري على الشركات العاملة في قطاع السياحة الذين تبلغ حجم مديوناتها ١٠ مليون جم فأكثر (دون العوائد المهمشة)، سواء اتخذ أو غير اتخذ بشأنهم إجراءات قضائية.

حال قيام العميل خلال فترة المبادرة وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالسداد النقدي أو العيني لنسبة ٥٠٪ أو أكثر من رصيد المديونية يتم الآتي:

■ الحذف من قوائم الحظر (فور الاتفاق على شروط السداد)

■ التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة لدى المحاكم،

■ تحرير كافة الضمانات الخاصة بتلك المديونية.

تستفيد الشركات غير المنتظمة (فئتا جدارة ١٠،٩) العاملة في مجال السياحة، البالغ رصيد مديوناتها أقل من ١٠ مليون جنيه (دون العوائد المهمشة) من المزايا المدرجة بالبند أعلاه حال الاتفاق مع البنك على بنود السداد.

### ثالثاً: مبادرة تأجيل استحقاقات الشركات العاملة في قطاع السياحة

مد فترة سريان مبادرة دعم قطاع السياحة لمدة عام إضافي لتنتهي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠ يتم خلالها قبول أية طلبات تأجيل لاستحقاقات البنوك لمدة حدها الأقصى ٣ سنوات، بحيث يتم ترحيل جميع الاستحقاقات القائمة (عن تسهيلات طويلة الأجل و/ أو قصيرة الأجل و/ أو الجاري المدين)، فضلاً عن رسملة عائد التسهيلات على أصل الدين وعدم حساب فوائد تأخير على الأقساط المؤجلة لمدة ٣ سنوات بحد أقصى.

مد فترة سريان مبادرة قروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لمدة عام لتنتهي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠ يتم خلالها السماح للبنوك بإمكانية ترحيل استحقاقات عملاء القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي لمدة ٦ أشهر إضافية من تاريخ استحقاقها وذلك للعملاء - المنتظمين فقط وفقاً لمركز ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ - العاملين بقطاع السياحة مع عدم احتساب فوائد تأخير عن تلك الفترة.

### رابعاً: مبادرة تمويل رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي لمدة ستة أشهر، وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية بضمن وزارة المالية

تخصيص شريحة بمبلغ ٣ مليار جنيه من مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي بسعر عائد ٥٪ (يُحسب على أساس متناقص) لتمويل سداد مستحقات العاملين بالقطاع السياحي من رواتب وأجور لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ منح التسهيلات الائتمانية للعملاء، وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية، وذلك وفقاً لما يلي:

■ إصدار تعهد بقيمة ٣ مليار جنيه (بضمن وزارة المالية) لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية ١٠٠٪ من قيمة القروض الممنوحة من البنوك في إطار تلك الشريحة.

■ تخصيص نسبة ٤٠٪ على الأقل من القروض الممنوحة لسداد رواتب وأجور العاملين وتخصيص النسبة المتبقية لتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية.

## 07 | مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية (الشركات) لجميع القطاعات

تسري على الشركات من العملاء غير المنتظمين ذوي المديونيات المشكوك في تحصيلها والرديئة (فئتا جدارة ائتمانية ٩، ١٠) البالغ رصيد مديونياتها أقل من ١٠ مليون جم (دون العوائد المهمشة) سواء تلك المتخذ أو غير المتخذ بشأنها إجراءات قضائية.

في حالة قيام العميل بالسداد النقدي أو العيني (في حالة قبول البنك للسداد العيني) لنسبة من رصيد المديونية وفقاً لتدفقاته النقدية، يتم الآتي:

■ الحذف من قوائم الحظر.

■ التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة لدى المحاكم.

■ تحرير كافة الضمانات الخاصة بتلك المديونية.

## 08 | مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الطبيعية (الأفراد)

تسري المبادرة على العملاء الأفراد غير المنتظمين حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ البالغ إجمالي مديونياتهم (دون العوائد المهمشة) لدى كافة البنوك أقل من مليون جنيه (بدون البطاقات الائتمانية).

يتم بموجب تلك المبادرة ما يلي:

■ التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة بين البنك والعميل لدى المحاكم فور الاتفاق على شروط السداد،

■ إلغاء حظر التعامل معهم وتحرير الضمانات والرهن الخاصة بتلك المديونيات عند قيام العميل بسداد نسبة ٥٠٪ من صافي

رصيد المديونية بدون العوائد المهمشة خلال الفترة حتى ٣١ مارس ٢٠٢١،

■ استفادة العملاء الذين قاموا بالسداد قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ بذات شروط المبادرة.

## 09 | مبادرة القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع المقاولات

إتاحة مبلغ ١٠٠ مليار جم من خلال البنوك بسعر عائد سنوي ٨٪ ( يحسب على أساس متناقص ) لتمويل شركات القطاع الخاص الصناعي والشركات العاملة في المجال الزراعي والإنتاج والتصنيع الزراعي بما يشمل محطات تصدير وتعبئة السلع الزراعية والثلاجات وغيرها وكذا الثروة السمكية والداجنة والحيوانية المنتظمة التي يبلغ حجم أعمالها / إيراداتها السنوي ٥٠ مليون جنيه فأكثر، على أن يتم الاعتداد بحجم الأعمال / الإيرادات السنوية للتعديل والأطراف المرتبطة به بصورة مجمعة.

تستخدم المبادرة في منح تسهيلات ائتمانية لتمويل شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج وكذا آلات أو معدات أو خطوط إنتاج (تمويلات رأسمالية)، إلى جانب رواتب وأجور العاملين ومصروفات أخرى.

كما تم إضافة الشركات العاملة في قطاع المقاولات التي يبلغ حجم أعمالها ٥٠ مليون جنيه فأكثر للاستفادة من المبادرة.

يستفيد منها العملاء المتعثرين حال قيامهم بالتسوية في إطار مبادرات البنك المركزي الخاصة بالعملاء غير المنتظمين، وفقاً للدراسة الائتمانية المعدة لكل عميل على حده من قبل البنوك.

ذلك مع استمرار سريان مبادرة البنك المركزي لتمويل الشركات الصغيرة ذات حجم أعمال / إيرادات سنوي من مليون جنيه حتى أقل من ٥٠ مليون جنيه بسعر عائد ٥٪.

إصدار تعهد بقيمة ٧ مليار جنيه مصري لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية نسبة من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات الكبرى البالغ حجم أعمالها / إيراداتها السنوي ٢٠٠ مليون جنيه فأكثر الممنوحة في إطار المبادرة.

السماح للشركات التالية بالاستفادة من المبادرة **نظراً لعدم استفادتها من أي من المبادرات القائمة:**

- الشركات حديثة التأسيس التي يتم تصنيفها "شركات متوسطة" وفقاً لرأس المال المدفوع لحين توافر القوائم المالية لها التي يتم على أساس بياناتها تصنيفها استناداً إلى حجم أعمالها.
- الشركات والمنشآت المصنفة "شركات صغيرة" التابعة لكيانات ومؤسسات كبرى أو لعملاء ذوي ملاءة مالية مرتفعة.

## 10 | مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل

تم تخصيص مبلغ ٥٠ مليار جم من خلال البنوك بسعر عائد ٨٪ ( يحسب على أساس متناقص ) لمدة حدها الأقصى ٢٠ سنة بشروط محددة يتم توجيهها لعملاء التمويل العقاري من متوسطي الدخل (الحد الأقصى للدخل الشهري للفرد ٤٠ ألف جم، وللأسرة ٥٠ ألف جم).

## 11 | المشاركة في اجتماعات مجالس إدارات البنوك عبر الفيديو أو الهاتف حتى نهاية عام ٢٠٢١

بهدف تمكين البنوك من القيام بمهامها على أفضل وجه في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم حالياً، فقد تم السماح ببعض الاستثناءات حتى نهاية عام ٢٠٢١، تضمنت عدم التقيد بالحد الأقصى لعدد مرات مشاركة عضو مجلس الإدارة الواحد عبر الفيديو أو الهاتف، وعدم اشتراط حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة حضوراً فعلياً.

## 12 | التعليمات الصادرة بشأن تعديل بعض القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي

إلغاء القائمة السوداء للعملاء من المؤسسات وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الحاصلين على قروض لأغراض استهلاكية.

تخفيض مدد الإفصاح عن المعلومات التاريخية للعملاء بعد السداد.

إطلاق حرية التعامل مع العملاء (من فئات تصنيف محددة) وإلغاء حظر التعامل معهم.

تنقية قواعد بيانات العملاء غير المنتظمين، وحذف العملاء ذوي المديونيات الأقل من ألف جنيه بصفة استثنائية ولمرة واحدة.

## 13 | إعفاء البنوك لمدة عام من احتساب متطلبات زيادة في رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني لأكثر من ٥٠ عميل

تم إعفاء البنوك لمدة عام من حساب وزن المخاطر الترجيحي لدى حساب معيار كفاية رأس المال على قيمة تجاوز إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكثر من ٥٠ عميل والأطراف المرتبطة به بالبنك عن نسبة ٥٠٪ من محفظة البنك الائتمانية.

## 14 | تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) في ضوء الأزمة الحالية

السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية - ربع سنوية - مختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) المعدل لعام ٢٠١٥ (القوائم المالية الدورية)، على أن يتم الالتزام بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام، وفي نهاية يونيو ٢٠٢١ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية في آخر يونيو من كل عام.

بالنسبة لفترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء لمدة ٦ أشهر الصادرة بموجب الكتاب الدوري المؤرخ ١٥ مارس ٢٠٢٠ والكتب الدورية اللاحقة له، يتم استبعاد تلك الفترة لدى حساب فترة التوقف عن السداد ولا يتم اعتبارها مؤشراً من مؤشرات الارتفاع الجوهري في مستوى مخاطر الائتمان، وذلك دون الإخلال بمسئولية البنك عن تقييم محفظته الائتمانية للحفاظ على جودتها وتقييم قدرة عملائه على السداد.

## 15 | إطلاق مبادرة البنك المركزي للسداد الإلكتروني

أطلق البنك المركزي "مبادرة السداد الإلكتروني" لزيادة أعداد وسائل القبول الإلكتروني المتاحة بكافة محافظات الجمهورية، يستفيد من هذه المبادرة الشركات والتجار الذين ليس لديهم حالياً نقاط بيع إلكترونية أو رمز الاستجابة السريع.

وحدد البنك المركزي مواصفات قياسية لنقاط البيع الإلكترونية التي سيتم نشرها لتدعم المعاملات اللاتلامسية وتناسب ظروف العمل في المناطق النائية وتضمن سرعة وأمان تنفيذ المعاملات، حيث من المستهدف نشر عدد ١٠٠,٠٠٠ نقطة بيع إلكترونية يتحمل تكلفتها البنك المركزي المصري وذلك لتحفيز البنوك على نشر نقاط البيع الإلكترونية بصورة أكبر في المحافظات التي لا يوجد بها الأعداد الكافية لنقاط البيع الإلكترونية.

أما فيما يخص رمز الاستجابة السريع فيستهدف البنك المركزي المصري نشر عدد ٢٠٠,٠٠٠ رمز استجابة سريع لدى التجار والشركات مع تخصيص برامج تحفيزية للبنوك، كما ستقوم البنوك المصدرة بتقديم حوافز للعملاء لاستخدام أدوات الدفع الإلكترونية الخاصة بها في عمليات الشراء.

## 16 | مبادرة نشر ٦٥٠٠ ماكينة صراف آلي

في ضوء رصد البنك المركزي لبعض الصعوبات التي تواجه المواطنين في عمليات السحب والإيداع النقدي في مصر والحاجة إلى زيادة الأعداد الخاصة بماكنات الصراف الآلي والاهتمام بتوزيعها الجغرافي على مستوى كافة المحافظات، وذلك للمساهمة في تسهيل تلك العمليات وتخفيف الأعباء الملقاة على المواطن وعلى أفرع البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية، فقد تم إطلاق مبادرة لنشر مماكنات الصراف الآلي تستهدف زيادة أعداد المماكنات بنحو ٦٥٠٠ ماكينة كمرحلة أولى مقسمة على عدد من البنوك بناء على عدد عملاء كل بنك وذلك لضمان تقديم البنوك الخدمات المناسبة لعملائها، ليصل بذلك إجمالي عدد مماكنات الصراف الآلي إلى ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ ماكينة موزعة على كافة المحافظات.

## 17 | تفعيل دور شركة ضمان مخاطر الائتمان في مبادرات دعم قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والمقاولات

توسيع نطاق نشاط شركة ضمان مخاطر الائتمان ليشمل ضمان الشركات الكبرى بالإضافة إلى ضمان الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

قيام البنك المركزي المصري بإصدار تعهدات لصالح الشركة كمظلة لضمان أرصدة الضمانات الصادرة منها لصالح البنوك لتغطية نسبة من المخاطر المصاحبة لتمويل كافة أنواع التسهيلات المدرجة في إطار المبادرتين التاليتين:

■ مبلغ ٧ مليار جنيه في إطار مبادرة دعم قطاعات الصناعة والزراعة والمقاولات

■ مبلغ ٣ مليار جنيه في إطار مبادرة دعم قطاع السياحة بضمانة وزارة المالية

## 18 | تعديل بعض القواعد المنظمة الخاصة بالشمول المالي

قام البنك المركزي المصري في ٥ أكتوبر ٢٠٢٠ بإصدار التعديلات التالية على القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي الصادرة بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٩، وذلك بهدف تقديم المزيد من الدعم والتيسير للمواطنين والشركات المستهدف تضمينهم بالنظام المصرفي:

■ تطبيق إجراءات العناية الواجبة الصادرة في مارس ٢٠٢٠ على العملاء الجدد لدى فتح الحسابات المصرفية التقليدية بالبنوك، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة كل من البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شريطة عدم تصنيف هؤلاء العملاء مرتفعي المخاطر.

■ تعديل ورفع الحدود القصوى للمعاملات وأرصدة الحسابات الخاصة بالأشخاص الطبيعية والأشخاص الاعتبارية من الشركات والمنشآت متناهية الصغر لإعطاء مزيد من المرونة للتعامل على تلك الحسابات.

■ التيسير على الفئات التي ترغب في فتح حسابات منشآت متناهية الصغر وليس لديها سجل تجاري أو رخصة مزاولة المهنة، فضلاً عن العملاء من أصحاب الحرف والأعمال اليدوية، من خلال فتح حسابات لها تحت مسمى (حساب نشاط اقتصادي) والتعرف على الهوية عن طريق مستند تحقيق الشخصية.